الحكومة تحدد سعر القطن بـ10 آلاف ليرة للكغ

رئيس اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: طالبنا بـ١٢ ألف ليرة للكغ ولكن الحكومة لم تراعِ ارتفاع التكلفة

| محمد راكان مصطفى

وافقت رئاسة مجلس الوزراء أمس على عدد من توصيات اللجنة الاقتصادية في القطاعات الصحية والزراعية والخدمية.

ومن التوصيات التي تمت الموافقة عليها تحديد سعر شراء الكيلو غرام الواحد من محصول القطن المحبوب من الفلاحين لموسم عام 2024 بمبلغ قدره 10 آلاف ليرة سورية واصلاً إلى أرض المحالج ومراكز استلام المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان، وكذلك تمويل مادة المولاس «الشوندر السكري» من خارج المنصة، نظراً للحاجة الماسة للمادة في عملية إنتاج الخميرة الضرورية في تصنيع رغيف الخبز ولتغطية حاجة المخابز العامة والخاصة من المادة، ولضمان استمرار العملية الإنتاجية في معامل المؤسسة العامة للسكر.

رئيس اتحاد الفلاحين أحمد ابراهيم أوضح أن التسعيرة التي أقرت من الحكومة بناء على اقتراح اللجنة الاقتصادية كانت أقل من التسعيرة التي طالب بها الاتحاد والبالغة 13 ألف ليرة، لافتاً إلى أن قرار الحكومة ثبت السعر المعمول به خلال العام الماضي رغم زيادة تكاليف الإنتاج خلال هذا الموسم بحوالي 15 بالمئة عن الموسم الماضي.

وأضاف: كانت تسعيرة العام الماضي بربح 60 بالمئة بعد احتساب التكلفة، في حين تم التسعير هذا العام بعد احتساب التكلفة بحوالي 7500 ليرة أي بربح يعادل 30 بالمئة تقريباً، ما يعني أن تسعيرة الحكومة جاءت على حساب تخفيض أرباح الفلاحين. وعن تأثير أجور النقل على الفلاح في حال ارتفعت بشكل أكبر، قال: في هذه الحالة سنسعى لدى الحكومة للحصول على مكافأة نقل للفلاحين تغطي التكاليف الإضافية إن حصلت.

كما تمت الموافقة على العقد المبرم لمصلحة وزارة الثقافة لتحسين وتطوير وضع الشبكة الحاسوبية والإنترنت في مكتبة الأسد الوطنية، والموافقة على العقد المبرم بين الهيئة العامة للمدينة الجامعية بحلب والشركة العامة للبناء والتعمير لتنفيذ أعمال استبدال وتجديد المرافق العامة في الوحدة السكنية 20 في المدينة الجامعية بحلب، لتأمين السكن لعدد أكبر من الطلاب، والموافقة على العقد المبرم بين جامعة حلب ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية فرع حلب للقيام بأعمال فصل قسم المسرح الخطي ومعالجة الأضرار الناتجة عن الزلزال في مشفى الأورام بحلب، بقيمة 10 مليارات ليرة سورية، وذلك نظراً لحاجة الجامعة لتجهيز مشفى الأورام لكونه مشروعاً حيوياً واستراتيجياً في المنطقة الشمالية، واستثمار جزء من المشفى الخاص بالمسرح الخطي ووضعه في الخدمة ومعالجة الأضرار الناتجة عن الزلزال في المشفى.

كما شملت التوصيات التي تمت الموافقة عليها أيضاً تأمين مستلزمات التقنية الدموية لزوم جهات القطاع الصحي العام «جلسات غسيل كلية أطفال»، بقيمة 1،8 مليار ليرة سورية وتقديم مستهلكات التخدير «دارة تخدير– دارة منفسة» لزوم القطاع الصحي العام بقيمة 524 ألف دولار، والعقد المبرم لتقديم مستهلكات التخدير «قسطرة وريدية» لزوم القطاع الصحي العام بقيمة 18 مليار ليرة سورية، بهدف الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية للمواطنين بالشكل الأمثل وتخفيف الأعباء المالية عن المرضى وتقديم مستهلكات الجراحة العامة لزوم القطاع الصحي العام بقيمة 9 مليارات ليرة سورية.

«الزراعة» تناقش تنفيذ خطتها الاستثمارية للعام الحالي

مديرة التخطيط لـ«الوطن»: صعوبات تتعلق بتغير سعر الصرف وفشل المناقصات وعدم كفاية الأسعار

| جلنار العلي

بيّنت مديرة التخطيط في وزارة الزراعة نـازك العلي في تصريح لـ«الـوطن» أن الوزارة تواجه بعض الصعوبات في تنفيذ خطتها الاستثمارية، وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية الراهنة، ومن تلك الصعوبات تغير سعر الصرف وفشل المناقصات والإعلانات، وعدم كفاية الأسعار التي يتم اعتمادها.

وجاء هـذا التصريح على هامش اجتماع عقد أمس برئاسة وزير الزراعة فايز المقداد لمناقشة واقع تنفيذ الخطة الاستثمارية للوزارة ومديريات الزراعة في المحافظات لـهذا الـعام، ونسب التنفيذ حتى الآن، والإجراءات المتخذة لاستكمال المشروعات قيد التنفيذ والصعوبات المتعلقة بذلك، والاستعدادات للبدء بتنفيذ الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم القادم، حيث أكد الوزير أن أساس نجاح العمل هو التعاون والعمل بروح الفريق الواحد والتنسيق المستمر لحل كل المشكلات التي تعوق تنفيذ الخطط، والتركيز على الأولويات في التخطيط وأن تكون المشروعات قابلة للتنفيذ، وتقييمها في كل مراحلها، وتتبع تنفيذ الخطة الإنتاجية والتدقيق بالمساحات المزروعة فعلياً لتحقيق العدالة في توزيع مستلزمات الإنتاج، لافتاً إلى الاهتمام بالجانب المعلوماتي في إطار مشروع التحول الرقمي، وإعداد دراسة متكاملة لإجـراء إحصـاء شامل للثروة الحيوانية وفق برنامج زمني محدد.

وبالعودة إلى مديرة التخطيط، أشارت في تصريحها إلى أن وزارة الزراعة متشعبة على كل المحافظات سواء أكان ذلك مركزياً أم ضمن المحافظات نفسها، وهـذا الأمر يتطلب وضع اعتمادات داخل تلك المحافظات، ما يتطلب الكثير من الوقت لإنـجـاز تلك الاعتمادات وصرفها، لذلك تم التوجيه ضمن الاجتماع لاتخاذ كل الإجـراءات اللازمة وإبداء كامل المرونة بالعمل والإسراع بإنجاز المراسلات، وذلك للتمكن من إنجاز الخطة الاستثمارية وفق البرنامج الزمني المخطط له، متوقعة أن يتم ذلك ولكن مع تلافي هذه الصعوبات البسيطة.

وفيما يخص الاستعدادات التي تتم على أرض الواقع للبدء بتنفيذ خطة الموسم القادم، أكدت العلي أن الوزارة بدأت بمنح التنظيم الزراعي للمزّارعين ولكن هناك بعض الإشكاليات الناتجة عن أتمتة المازوت الزراعي، بسبب الأوراق المطلوبة والأمور المرتبطة بالتنظيم والكشف الحسي وغير ذلك، مشيرة إلى أنه تم التوجيه لحل كل تلك المشكلات وعرضها على الجهات المعنية بأسرع وقت ممكن، وذلك لمنح المزارعين التنظيم الزراعي للحصول على مستلزمات الإنتاج من المصرف الزراعي، إضافة إلى الإسراع بملف أتمتة المازوت الزراعي لإيصال المادة إلى مستحقيها بالوقت المناسب، موضحة أن عملية أتمتة المازوت تتغير بشكل سنوي لأنه يتم المنح وفقاً لكل موسم زراعي، كما يتم التطوير في كل عام لمعالجة ما كان يعوق الملف في العام السابق.

قبول /11/ عرضاً على المزاد الخامس للأوراق المالية

الصكوك الإسلامية قريباً... واقتصاديون يتوقعون طلباً واسعاً عليها

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المصرف المركزي لـ«الوطن» عن الانتهاء من نقاش مشروع الصكوك الإسلامية وإجراء كل التعديلات اللازمة عليه، وأنه تمت أيضاً مناقشته لدى كل الجهات المعنية وأهمها وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية التي بدورها قامت بتصديره ليتم إقراره على شكل قانون بعد نقاشه في مجلس الشعب.

كما بين المصدر أنه سيرافق إصدار وطرح الصكوك الإسلامية بعد إقرارها وثيقة «نشرة إصدار» ستكون معنية بتقديم كل الإيضاحات حول الصك الإسلامي مثل الجدوى الاقتصادية ونوع المشروع ومدة المشروع ومدى موافقته أحكام الشريعة الإسلامية والعائد المتوقع حسب نوع المشروع «مرابحة – مضاربة – مزارعة.. إلخ».

كما توقع أن تحقق الصكوك الإسلامية طلباً واسعاً نظراً لأنها تلبي رغبة شريحة مهمة في المجتمع وستحقق طلباً أكبر من سندات الخزينة وأن معظم الصكوك الإسلامية ستكون قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية بناء على رقابة الهيئة الشرعية بحيث يتم استخدام حصيلة الأموال من الاكتتاب على الصكوك الإسلامية بعد إقرارها في تمويل إحداث مشروعات حيوية أو تطوير مشروعات قائمة وخاصة في مجالات البنى التحتية ومشروعات الطاقة وغيرها حسب تقديرات الحكومة وحاجتها.

وعن عائدية الصكوك الإسلامية بين أنها عادة ما تكون محفزة حيث يصبح صاحب الصك شريكاً في المشروع وبالتالي تحقيق عائد غير ثابت حسب نجاح المشروع وتحقيقه من الإيرادات والأرباح.

وحتى في حالات طلب إطفاء الصك «تسديد قيمة الصك» بعد استخدامه لمدة زمنية تكون قيم الإطفاء حسب قيمة الأسهم في المشروع بتاريخ إطفاء الصك وليس حسب قيمته حين شرائه حيث يتم «تنضيد المشروع» تحويل قيمة الموجودات إلى نقد حسب القيمة السوقية وتقدير قيمة السهم ومنه الصك.

وفي وزارة المالية التي تشرف على طرح روزنامة من سندات الخزينة أوضحت أنها أنهت إجراءات المزاد الخامس للأوراق المالية الحكومية لعام 2024 للاكتتاب على سندات خزينة وفق ما هو مخطط له ومعلن ضمن روزنامة الأوراق المالية الحكومية لعام 2024 والتي حددت موعد 2024/10/7 لإصدار سندات خزينة بأجل /4/ سنوات وبنطاق إصدار مستهدف بقيمة /150/ مليار ليرة سورية، علماً أن القيمة الاسمية للسند الواحد تبلغ مليوني ليرة سورية.

وحول العروض المقبولة بينت الوزارة أنه تم قبول /11/ عرضاً مقدمة للاكتتاب على السندات المصدرة، تنوعت بين عروض مقدمة من المصارف العاملة وعروض مقدمة من عملاء هذه المصارف، وقد بلغ معدل العائد المرجح للسندات المخصصة 9،88 بالمئة من القيمة الاسمية للسند تـوزع بشكل نصف سنوي لحملة السندات في حينه، علماً أن موعد التسوية سيكون في 2024/10/16 وهو موعد تحويل الأموال من حسابات العارضين الفائزين بالمزاد إلى حساب الأوراق المالية الحكومية المفتوح لوزارة المالية لدى مصرف سورية المركزي، وتستحق هذه الأوراق بتاريخ 2028/10/16.

وعن التداول في سوق الأوراق المالية أكدت الوزارة أن هذه الورقة المالية الحكومية قابلة للتداول في سوق دمشق للأوراق المالية أي يسمح ببيعها وشرائها في سوق دمشق للأوراق المالية وفق نظام تسجيل وإيداع وتـداول سندات الخزينة في سوق دمشق للأوراق المالية رقم 1622 لعام 2022، وأن إجراءات المزاد تمت وفقاً للدليل الإجرائي للمرسوم 60 لعام 2007 الناظم لإصدار الأوراق المالية الحكومية في سورية.

استمرار العمل بآلية دعم تصدير الحمضيات

مدير الصادرات لـ«الوطن»: تصدير ١٠٠ ألف طن حمضيات هذا الموسم.. ومزارع نموذجية إنتاجها مخصص للتصدير

دياب لـ«الوطن»: الاستمرار بتنفيذ إجراءات الموسم الماضي لكونها إيجابية

| هناء غانم

أكد مدير عام هيئة تنمية الإنتاج المحلي والصادرات ثائر فياض في تصريح لـ«الوطن» أن آلية الدعم الخاصة بتصدير الحمضيات وإيصالها إلى الأسواق الخارجية هي جزء من عمل الهيئة لجهة تقديم التسهيلات المناسبة لتصريف الفائض من الحمضيات وتصديرها، وأوضح أن الآلية التي سوف يتم اعتمادها للموسم الحالي لم تختلف عن العام الماضي، حيث تم إطلاق برنامج دعم الحمضيات بنسبة 25 بالمئة من كلف الشحن للحمضيات المصدرة خلال فترة ذروة الإنتاج والتي تمتد من بداية تشرين الثاني وحتى نهاية شباط، وبنسبة 10 بالمئة للحمضيات المصدّرة خلال الفترة الممتدة بين بداية آذار وحتى نهاية أيار أي خارج ذروة التسويق.

وأعرب فياض عن تفاؤله باستمرار وزارة الزراعة بالعمل في برنامج الاعتمادية الذي تم إطلاقه بالاتفاق معها، معتبراً أنه مهم جداً إذ يقوم على اعتماد مزارع نموذجية تحددها وزارة الزراعة تكون مطابقة للمواصفات العالمية من حيث النوعية والجودة وغيرها وهذا يعتبر دعماً آخر للمزارع المعتمدة إضافة للدعم الحالي على كلف الشحن.

وحول كمية الحمضيات التي تم تصديرها الموسم الحالي 2023–2024 قال فياض: تم تصدير نحو 100 ألف طن وحسب مذكرة وزارة الاقتصاد سابقاً تم تخفيض السعر الاسترشادي للبرد أو حاوية الحمضيات إلى مبلغ 2000 دولار بدلاً من 8000 دولار. التي تشكل عبئاً على المصدّر.

بدوره قال مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة أحمد دياب لـ«الوطن»: إن العمل بروح الفريق الواحد ساهم في تحسن واستقرار عملية تسويق الحمضيات خلال العامين الماضيين من خلال المتابعة وتفادي حدوث أي خلل في العملية التسويقية.

وأوضح أنه سيتم الاستمرار بتنفيذ كل الإجراءات المتخذة خلال الموسم الماضي لكونها إيجابية وحققت الاستقرار لجهة عملية دعم تسويق الحمضيات.

وذكر دياب أن وزارة الزراعة تقوم بمتابعة دقيقة لكل الإجـراءات التي تم اعتمادها خلال الاجتماع الحكومي السنوي الخاص بوضع خطة لتسويق الحمضيات في سورية، والذي يتم بحضور كل الجهات المعنية بالعملية التسويقية والإنتاجية ووزراء كل من الزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك والاقتصاد والإدارة المحلية ومكتب الحمضيات وممثلين عن اتحاد الفلاحين واتحاد الغرف الزراعية. إضافة إلى اعتماد عدة إجراءات واعبت خطة التسويق للموسم السابق منها برنامج الاعتمادية وأهميته ومشروع ترميم البساتين الهرمة وتوزيع الغراس مجاناً وبرنامج المكافحة الحيوية الذي ساهم في تخفيض تكاليف الحمضيات وانعكس إيجاباً على سعر المادة للفلاح. إضافة إلى توزيع المازوت الزراعي للفلاحين عن طريق الأتمتة، ولاسيما في المنطقة الساحلية، حيث قمنا بالتواصل مع أكثر من 40 ألف مزارع، مؤكداً أن هذه الإجراءات سوف تخفف العبء على المزارع لجهة تسهيل عملية تسويق الحمضيات.

وذكر أن الموسم له ثلاث مراحل والمشكلة التي تواجهنا هي في مرحلة ذروة الإنتاج، حيث يكون العرض كبيراً، وأن كمية العرض لا تتوافق مع كمية الطلب مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبناء عليه كان هناك دعم للصادرات خلال فترة الذروة بالاتفاق مع السورية للتجارة ومن خلال الروزنامة التسويقية التي تم الاتفاق عليها مع المعنيين، وعن الكميات المقدرة للموسم 2024 –2025 قال: إنها حوالى 670 ألف طن أي إنها قريبة من الموسم الماضي.

ووافق مجلس الوزراء خلال جلسته بتاريخ 1/ 10/ 2024 على خطة تسويق محصول الحمضيات لموسم 2024–2025، وكلف وزارة الزراعة للتنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ مضمونها وتذليل كل الصعوبات التي تعترض ذلك.

وتضمنت الخطة بداية تكليف المؤسسة السورية للتجارة بشراء 20 ألف طن من الإنتاج، وخاصة خلال فترة ذروة الإنتاج، والإعلان عن أسعار الشراء حسب النوع والصنف والمواصفات، ومنح المؤسسة السورية للتجارة سلفة 7 مليارات كحد أدنى لتعزيز قدرتها على تسويق الإنتاج، إضافة الى تمديد تخفيض السعر الاسترشادي للبرد أو حاوية الحمضيات إلى 2000 دولار بدلاً من 8000 دولار. والتأكيد على تمديد العمل بقرار تخفيض البدلات المرفأية المترتبة على المنتجات الزراعية المصدّرة ذات المنشأ السوري بنسبة 75 بالمئة وتأمين المحروقات لمراكز الفرز والتوضيب، وخاصة خلال فترة ذروة الإنتاج.

وضمن الخطة أكدت الحكومة في قرارها قيام هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات بإقرار دعم تصديري بنسبة 25 بالمئة من كلف الشحن البري والبحري خلال الفترة من 11/ 1/ 2024 وحتى 2025/2/28 «فترة ذروة الإنتاج»، وبنسبة 10 بالمئة خلال الفترة من 2024/3/1 وحتى 2025/5/30.

حيث تم السماح لمصدري العبوات البلاستيكية من العراق والمحافظات الأخرى، وكذلك السماح للبرادات المحملة بالحمضيات العائدة من العراق بتعبئة خزانتها من المازوت. إضافة لذلك تستمر وزارة الزراعة بالعمل في برنامج الاعتمادية، وتقديم الغراس مجاناً للمزارعين لاستبدال أشجار الحمضيات الهرمة، واستكمال إجـراءات المسح الشامل لكل حقول الحمضيات في محافظتي اللاذقية وطرطوس بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء وهيئة الاستشعار عن بعد.